



تقرير الاستجواب التكتيكي

من: [تم الحجب]

الى: قوات التحالف

الموضوع: تقرير الاستجواب التكتيكي

اسم المعتقل: أمير محمد سعيد عبد الرحمن ((المولى))

رقم التقرير: [تم الحجب]

الكنية: لا يوجد

شيخ: عدنان حسن

رقم المعتقل: M060108-01

اسم المحقق: [تم الحجب]

الوقت \ اليوم: الثانية والنصف بعد الظهر بتاريخ 8 كانون الثاني 2008

اللغة المستعملة في الاستجواب: العربية

المترجم: أ ب

الخرائط المستعملة: لا يوجد

الجزء الاول: المعلومات الملتقطة

1- الوقت \ اليوم: الواحدة و37 دقيقة صباحا بتاريخ 6 كانون الثاني 2008

2- المكان \ الهدف: [تم الحجب]

[تم الحجب] استاذ أحمد مسؤول في النهاية عن الموافقة على هجمات مقاتلي القاعدة في العراق على الأهداف المقترحة.

[الصفحة الثانية]

الجزء الثاني: الاداريات

أ. البيانات الشخصية للمعتقل

- 1- الاسم الكامل: أمير محمد سعيد عبد الرحمن ((المولى))
- 2- الجنسية: عراقي
- 3- القومية: عربي
- 4- اللغات التي يتقنها ومدى الاتقان: العربية (اللغة الأم)، الإنجليزية (يتقنها)، التركمانية (جيد)
- 5- تاريخ ومكان الولادة: تشرين الأول 1976 \ المحلية – الموصل
- 6- الجنس: ذكر
- 7- الحالة الاجتماعية: متزوج – زوجة واحدة
- 8- الديانة: مسلم – سني – صوفي
- 9- المهنة: امام جامع الفاروق في الموصل
- 10- الخلفية العسكرية: 2000-2002 جندي – مشاة – اداري
- 11- التحصيل العلمي: ماجستير في علوم القرآن من جامعة الموصل
- 12- عدد الابناء: ولد واحد ولا يوجد بنات

ب- الأوصاف:

لون العينين الحالي: بني

لون الشعر الحالي: أسود

الطول الحالي: 173 سم

الوزن الحالي: 101 كغم

العلامات الفارقة: لا يوجد ندوب او وشوم

الجزء الثالث: المعلومات المستخرجة:

الملخص:

1- أقر المعتقل بأنه أمير شرعي لدولة العراق الإسلامية وحدد واجباته فيها.

[الصفحة الثالثة]

اسمي أمير محمد سعيد عبد الرحمن ((المولى)) والمكنى بأستاذ أحمد أو شيخ أحمد. ولدت في أكتوبر 1976 في المحلية بالموصل. انا متزوج واسم زوجتي اسراء عبد الرحمن علي. لديّ ماجستير في الدراسات الإسلامية من جامعة الموصل. خدمت في الجيش العراقي لمدة عام ونصف من 2001-2002. كنت أعمل كإمام وخطيب في جامع الفاروق لكنني لم أمارس الخطابة. كنت عاطلاً عن العمل عندما تم إلقاء القبض علي من قبل قوات التحالف. إنضمت لدولة العراق الإسلامية في شهر آذار من العام 2007 وقد كان راتبتي الشهري

110 ألف دينار عراقي بالإضافة لمبلغ 100 دولار أمريكي كنفقات سفر و100 دولار أمريكي أخرى كنفقات طعام ومصاريف جوال. كنت أشغل منصب الشرعي العام في مدينة الموصل عندما تم القاء القبض علي من قبل قوات التحالف.

كان لي صديق واسمه فلاح حسن والذي كان عضواً في دولة العراق الإسلامية حيث كان يعمل مع المجموعة العسكرية. طلب مني فلاح الإنضمام إلى دولة العراق الإسلامية والعمل مع شرعيها بعد حصولي على شهادة الماجستير في شهر كانون الثاني من عام 2007 ووافقت على الإنضمام لدولة العراق الإسلامية والتقيت بالشرعي العام لمدينة الموصل لأول مرة وكان ذلك في شهر شباط 2007. عندما قابلته سألتني عن دراستي وقال لي أننا يجب أن نلتقي مرة أخرى. وبعد أسبوعين أو ثلاثة أسابيع التقينا مرة أخرى، وطلب مني أن أدرس شرعي دولة العراق الإسلامية وأنا بدوري قبلت.

بدأت التدريس في آذار من عام 2007، وكان شرعي دولة العراق الإسلامية التابعين لي هم عامر وأبو نور ومعاذ وأبو ريان وأبو جعفر ونبيل وأبو عبد الرحمن وأبو علي. قمت بتدريس هؤلاء الأعضاء دروس حول المواضيع الدينية والثقافية. وقد قمت بتقسيمهم إلى مجموعتين وكان لكل مجموعة محاضرة ليوم واحد في الأسبوع. واصلت التدريس حتى منتصف شهر تموز 2007 وخلال هذه الفترة كانت لدي علاقات مع هؤلاء الأعضاء فقط ولكنني من وقت لآخر ودون أي ترتيب مسبق كنت التقي بالشرعي العام الحاج حامد وشخص آخر معه وهو الدكتور فراس والذي كان يعمل في منطقة المجمع الثقافي بالقرب من جامعة الموصل.

في تموز من عام 2007 كانت هناك بعض القضايا بين والي مدينة الموصل أبو عبد الله الشامي والقائد الأمني أبو بشرى والحاج حامد والدكتور فراس والحاج صفوان. سمعت أن أسباب هذه القضايا هي أن جماعة جيش المجاهدين واجهت مشاكل مع دولة العراق الإسلامية قبل الانضمام حيث اتهمت دولة العراق الإسلامية جيش المجاهدين بأخذ أموال من الناس وبعد انضمامهم إلى دولة العراق الإسلامية قرر جيش المجاهدين الانفصال عنهم والإخلال ببيعتهم. وعليه أمر والي الموصل أبو عبد الله الشامي بقتل أربعة من أمراء جيش المجاهدين وبعد حصول هذا تم إبعاد أبو عبد الله الشامي وأبو بشرى من مناصبهم ونقلهم خارج مدينة الموصل وتم عزل الحاج حامد والحاج صفوان والدكتور فراس من مناصبهم ومعاقبتهم.

عين أبو البشائر الوالي الجديد لمدينة الموصل وأبو يحيى نائبا للوالي. كان أبو يحيى يهتم بجميع قضايا دولة العراق الإسلامية في مدينة الموصل والسبب هو سفر أبو البشائر الدائم. ثم طلب مني أبو يحيى أن أصبح الشرعي العام لمدينة الموصل فقبلت. وطلب مني حضور اجتماع في منزل أبو سليم حيث كان الاجتماع للتعرف على بعضنا البعض.

[الصفحة الرابعة]

وقد حضر كل من أبو البصائر وصافي وأبو يحيى وأبو سالم والقادة العسكريين لجانبى مدينة الموصل والأمير الإداري الجديد فاضل وأنا لهذا الاجتماع. التقيت بالشرعيين الذين درستهم من قبل في نهاية شهر تموز 2007 وقررنا تعيين عامر الشرعي العام لجانب الموصل الأيسر وأبو جعفر الشرعي العام لجانب الموصل الأيمن. طلبت من كل واحد منهم أن يؤسس مجموعاتهم الشرعية الخاصة لكتائب دولة العراق الإسلامية. وقمنا كذلك بتعيين أبو سامي قاضيًا شرعيًا عامًا. كانت واجباتي كشرعي عام هي كالتالي:

1. كنت أدير عمل الأعضاء الشرعيين، وكان هناك فرد إداري خاص للشرعيين يقوم بتوزيع الرواتب، بينما كنت أقوم أنا بتوزيع المصاريف النثرية. أما بالنسبة لي فقد أخذت مبلغ 200 دولار أمريكي، وتلقى القادة الآخرون 200 دولار أمريكي أيضا وتم توزيع المبالغ المتبقية على الأعضاء الشرعيين الآخرين. لم يكن المبلغ كافي ولكن تم زيادته لاحقًا إلى 15 ورقة (الورقة تعادل 100 دولار أمريكي).
2. قمت باختيار الأعضاء الشرعيين لجانبى المدينة، ورشحت قاضيا موافقة الوالي. قام القادة في كلا الجانبين بتأسيس مجموعات شرعية وقاموا بتعيين معلمي الشريعة في كل كتيبة تابعة لدولة العراق الإسلامية. كنت أعرف بعض أفراد الشريعة الذين تم إختيارهم في كلا الجانبين من قبل قادة الشرعيين.
3. تابعت مع القادة الشرعيين في جانبى مدينة الموصل للتأكد من أن معلمهم الشرعيين كانوا يدرسون في كتائب دولة العراق الإسلامية. وقد كانت المحاضرات دائما عن الدراسات الإسلامية.
4. تابعت منشورات دولة العراق الإسلامية الإعلامية قبل نشر أي مادة إعلامية لدولة العراق الإسلامية من خلال وسائل الإعلام حيث كان علي أن أقرأ المنشورات والتأكد من عدم وجود أخطاء شرعية فيها [تم الحجب]. كما قمنا بإختيار شرعي خاصة للإعلام واسمه سلام حيث تم إختيار سلام من قبل الشرعي العام لجانب الموصل الأيسر عامر، ووافقت على إختياره.

كان كل من عامر وأبو جعفر أكثر خبرة عندما يتعلق الأمر بالعمل مع القادة العسكريين أو كيفية تعيين العناصر الشرعيين في كتائب دولة العراق الإسلامية. وعندما انضم جيش المجاهدين إلى دولة العراق الإسلامية، تم تعيين عامر شرعي عام وأبو جعفر نائباً له وذلك في أيار أو حزيران من العام 2007.

خلال فترة عملي كشرعي عام لمدينة الموصل قمت بتعيين ستة قضاة وهم أبو سامي وصالح وأبو حذيفة وأبو عبد الله وأبو إيمان وأبو سعد. كما قمت بإختيار قادة شرعيين لجانبي الموصل الأيسر والأيمن وكان عامر الشرعي العام للجانب الأيسر وأبو جعفر الشرعي العام للجانب الأيمن. استبدلت أبو جعفر بأبي عبد الله الذي أصبح قاضياً شرعياً. وقمت بتعيين أبو إيمان كشرعي عام للجانب الأيمن، ثم أصبح أبو إيمان قاضياً شرعياً للجانب الأيمن وقمت بتعيين أبو نور قائداً شرعياً للجانب الأيمن. أصبح أبو حذيفة الشرعي العام لمدينة الموصل عندما شغلت أنا منصب نائب والي مدينة الموصل لمدة شهر ونصف، لكنه احتفظ أيضاً بمنصبه كقاضي شرعي في الجانب الأيسر. تم إلقاء القبض على أبو حذيفة لاحقاً.

[الصفحة الخامسة]

قمت باتخاذ القرارات في القضايا التالية بنفسى ودون تدخل القضاة عندما كنت أشغل منصب الشرعي العام لمدينة الموصل:

1. قتلت جماعة أنصار السنة ثلاثة أفراد أهدمهم من الجيش الإسلامي والأخران من دولة العراق الإسلامية وقد وقع هذا الحادث قبل أن أشغل منصب الشرعي العام. كان الأفراد الثلاثة أقارب وهم من عشيرة السبعواوي. وقد اتهمت جماعة أنصار السنة أهدمهم بأنه ضابط في الشرطة العراقية وقتلوه وحين حاول الاثنان الآخران مقاومتها تم قتلتهما أيضاً. لاحقاً وبعد أن أصبحت الشرعي العام وأصبح أبو سامي قاضياً، التقينا مع الشرعي العام للجيش الإسلامي أبو سمية والذي كان برفقة شخص آخر يدعى أبو قيس والشرعي العام لأنصار السنة.

وقد كان حكمي هو أن أحد الأفراد قُتل عن طريق الخطأ، بينما قُتل الآخران عن عمد. لم يقبل الشرعي العام لأنصار السنة بحكمي وقال إن الثلاثة قتلوا بالخطأ. فيما بعد تولى القاضي أبو حذيفة الحكم ولم يتم التوصل إلى نتيجة. ثم حاول أبو عبد الله وأبو إيمان أيضاً حل هذا الوضع لكن لم يتم التوصل إلى حل لهذه الحادثة حتى يوم القبض علي. وقد طلبت عائلة الأفراد الثلاثة مبلغ 200 ورقة (20000 دولار أمريكي).

2. قمت بالحكم في الحادثة التالية: إتصل بي القائد العسكري لجانب الموصل الأيمن ليخبرني بوجود شخص أقسم بشرف شخص آخر وقد أمرت بجلد الشخص على ظهره 80 جلدة.

3. حكمت على محمد بزونة بأن يجلد 80 جلدة لأنه أقسم بشرفه لأحد الأشخاص.

4. قمت بالحكم في عملية الاختطاف التالية: قام جهاز الأمن التابع لدولة العراق الإسلامية باختطاف ثلاثة أفراد واحتجازهم في أحد سجون الدولة في جانب الموصل الأيمن حيث كان الأشخاص الثلاثة مقاولين لشركة نفط وحكمت في حينها أنه يجب إطلاق سراحهم بعد أن تدفع أسرة كل فرد فدية قدرها 100 ورقة (10,000 دولار أمريكي) وكان كل من أبو سالم وأبو علي حاضرين وبعد دفع الفدية تم إطلاق سراحهم.

5. في إحدى المرات اختطف الجهاز الأمني لدولة العراق الإسلامية شخصاً كان يبيع الإسمنت الأبيض إلى شمال العراق. وقد طلبوا أكثر من 100 ورقة (10,000 دولار أمريكي) من أجل الإفراج عنه. ثم التقيت بالقائد العسكري للجانب الأيمن وناقشنا وضع هذا الشخص واكتشفنا أنه لم يبيع مباشرة إلى شمال العراق بل قام بالبيع لمدينين عاديين ولم يكن يعلم ما إذا كانت تباع في شمال العراق. لذلك طلبت من هذا الشخص أن يتبرع لنا بشيء بمحض إرادته، لكنه لم يفعل ذلك.

6. ذات مرة سمعت أن أميني دولة العراق الإسلامية خطفوا ثلاثة أفراد وقد هرب واحد منهم. وبعد أن أكد القاضي أبو عبد الله أنهم عسكريون في الجيش العراقي قام بقتلهم (أعدامهم).

[الصفحة السادسة]

7. ذات مرة سمعت أن مسلحي دولة العراق الإسلامية اختطفوا شخصاً وأخذوا سيارته وجهاز الكمبيوتر داخل السيارة وحامت حوله التهم بأن الكمبيوتر يخص ابن عمه وهو عسكري في الجيش العراقي. لذلك صادرنا الكمبيوتر وأطلقنا سراح الشخص وسيارته كذلك.

8. ذات مرة اتصل بي والي مدينة الموصل أنمار وذهبت لرؤيته. كان في سيارة أبو سعد مع أبو سعد وشخص آخر وسمعنا أن جهاز أمن دولة العراق الإسلامية قام باختطاف شخصاً وأخذ مبلغ 100 ورقة (10,000 دولار أمريكي) من عنده وقد وكان القاضي هو أبو عبد الله في حينها. تم إتهام الشخص بحمل شيك خاص بأخيه والذي هو ضابط في الجيش العراقي. وقد قرر أبو سعد أن هذا الشخص بريء حيث إننا علمنا أنه لا علاقة له بأخيه لذلك أعده له المال وسيارته.

9. عاقبت شخصاً كان متعاقداً يعمل مع الأمريكيين عندما كنت أشغل منصب شرعي عام. أخذ الجهاز الأمني لدولة العراق الإسلامية منه أكثر من 100 ورقة (أكثر من 10,000 دولار أمريكي).

10. يقوم أفراد الأمن والجيش التابعين لدولة العراق الإسلامية باختطاف أفراد من عائلات العاملين في الشرطة العراقية، مثل الأخ أو الأب في معظم الأوقات. ثم يطلبون من الشخص الذي يعمل في الشرطة العراقية تسليم مسدسه وبطاقته الشخصية والتخلي عن عمله. بمجرد أن يتم ذلك يطلقون سراح الشخص المختطف من عائلته.

ملاحظة: توضيح بخصوص النقطة رقم 9: لقد تم خطفه أولاً ثم أخذ منه المبلغ المالي.

11. في أحد المرات لم يكن القاضي أبو عبد الله موجوداً في مدينة الموصل. في ذلك الوقت أخبرني أميني دولة العراق الإسلامية أنهم قاموا باختطاف شخصاً مع ابنه وقد كان هذا الشخص يشغل منصب نائباً قضائياً ومتهم بأخذ أموال من أعضاء دولة العراق الإسلامية المحتجزين في السجن. دفعت هذه الأموال للعمل في قضاياهم لكنه لم يفعل ذلك. تقدم بعد هذا أكثر من خمسة من أعضاء من دولة العراق الإسلامية وشهدوا وأكدوا إن هذا الشخص كان أميناً وعمل على قضايا المعتقلين لذلك أطلقنا سراحه هو وابنه.

12. وفي مرة ثانية حكمت في حادثة أخرى لأن القاضي كان غائباً. حيث قام عسكري دولة العراق الإسلامية باختطاف شخص ووضعه في صندوق سيارتهم وبالصدفة رأيتهم في الشارع وقالوا لي أن هذا الشخص ساحر ومحتال وهو يضحك على الناس ويأخذ أموالهم. سألتهم إذا كان لديهم أي شهود ، فقالوا لا ، لكن الناس في منطقته قالوا ذلك. طلبت منهم تركه وشأنه وفعلوا.

في منتصف تشرين الأول من العام 2007 كنت في لقاء مع الوالي أنمار والأمني العام أبو سالم وأبو خالد، كما اتصل أبو منار وهو أحد أمنيي دولة العراق الإسلامية وأبو فؤاد القائد العسكري في الجانب الأيسر. طلبنا من أبو سالم أن يكون نائب الوالي أنمار فأخبرنا أبو سالم أنه كان عسكري في دولة العراق الإسلامية عندما كان في كركوك ولفترة من الوقت كان نائب الوالي. رفض أبو سالم هذا العرض ثم قمنا بعرض المنصب على أبو فؤاد فلم يقبل العرض أيضاً وبعدها طلبوا مني أن أكون نائباً للوالي وقالوا لي إننا سنعمل معاً ونساعد بعضنا البعض وأنت عليك فقط

[الصفحة السابعة]

مساعدته [تم الحجب] في الأمور الإدارية والشرعية. أخبرتهم إنني لست بعسكري ولذلك قبلت المنصب.

كانت واجباتي كنائب للوالي تشتمل على متابعة الشرعيين والاجتماع بالإداري العام. كنت أركب السيارة مع الإداري العام أبو سالم مرات عديدة أو مع القاضي أبو عبد الله. وفي بعض الأحيان كنا نلتقي مع والي مدينة الموصل أنمار في المكتب الإعلامي لخالد. وقد كانت هذه الاجتماعات تدور حول القضايا الإدارية والعسكرية. على سبيل المثال، كنا نعمل على حل مشاكل مثل عدم وجود ما يكفي من المال لدى الإداريين لدفع الرواتب.

عندما أصبح أنمار الوالي، توقف عن إعطاء الوقود لمركبات مقاتلي دولة العراق الإسلامية وبدلاً من ذلك، أمر ببيع الوقود وإعطاء الأموال لمقاتلي دولة العراق الإسلامية. كان هذا قبل أن أصبح نائب الوالي.

كان مقاتلو دولة العراق الإسلامية يسلمون تقارير عملياتهم العسكرية مباشرة إلى القسم الإعلامي حيث يقوم الإعلاميون بتوزيع منشورات شهرية تتضمن تفاصيل كافة العمليات العسكرية وفي بعض الأحيان يقومون بتوزيع الأقراص المدمجة التي تحتوي على تقارير العمليات العسكرية.

كانت واجباتي تشتمل على متابعة الشرعيين والإداريين فقط. وقد كان يوجد أمير على العناصر العسكرية خاص بهم، وهو كان رجل كبير بالسن ولديه خبرة عسكرية كبيرة. لم أتدخل في عمل الأمنيين لأن أبو سالم وأبو خالد ومجموعاتهم كان لديهم هيكل صلب. كان هذا الحال حتى تولى أبو أنيس منصب الوالي الجديد لمدينة الموصل في نهاية تشرين الثاني لعام 2007 حيث عدت بعدها إلى منصبتي القديم كشرعي عام لمدينة الموصل.

كنت الرجل الثاني وأحد قادة مدينة الموصل خلال خدمتي لمدة شهر ونصف كنائب لوالي مدينة الموصل.

خلال فترة عملي مع دولة العراق الإسلامية كان عندي علم بالأمور التالية:

1. عمليات الإختطاف: أكثر من 10 مرات.

2. الإعدامات: مرة واحدة.

3. الإغتيالات: 4 مرات.

4. أخذ فدية: أكثر من 10 مرات وقد حددت مبلغ الفدية بين 100 ورقة (10,000 دولار أمريكي) و 400 ورقة (40,000 دولار أمريكي).

5. المصادرة [تم الحجب] مرتين.

خلال فترة عملي مع دولة العراق الإسلامية لم يكن عندي علم بالامور التالية ولكني سمعت بخصوصها من النشرات الإعلامية:

1. عمليات الإختطاف: أكثر من 15 مرة.

2. الإعدامات: لم أسمع بها.

3. الإغتيالات: أكثر من 15 شخص..

4. أخذ فدية: أكثر من 10 مرات.

[الصفحة الثامنة]

5. المصادرة [تم الحجب] أكثر من مرتين.

أصبح أبو أنيس الوالي الجديد لمدينة الموصل في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2007 ليحل محل أنمار. قام بإنشاء هيكلًا تنظيميًا جديدًا حيث عدت بعدها إلى منصبه كشرعي عام لمدينة الموصل مع نفس الواجبات. وقد كان عامر الشرعي العام للجانب الأيسر وأبو نور الشرعي العام للجانب الأيمن وأبو إيمان القاضي الشرعي للجانب الأيمن وأبو سعد القاضي الشرعي للجانب الأيسر. ظل الحال هذا حتى تم القبض علي في بداية شهر كانون الثاني لعام 2008 من قبل (قوات التحالف) عندما كنت في منزلي.

الهيكل التنظيمي أدناه هو لدولة العراق الإسلامية في مدينة الموصل

الوالي
أنمار

نائب الوالي

أمير محمد سعيد عبد الرحمن ((المولى))
أستاذ أحمد

الشرعي العام

1. أبو حذيفة

2. أبو عبدالله

3. أمير محمد سعيد عبد الرحمن ((المولى)) والمكنى باستاذ أحمد

في الفترة من تموز 2007 لغاية تشرين الأول 2007

ومن تشرين الثاني 2007 لغاية كانون الثاني 2008

الشرعي العام للجانب الأيسر

عامر

آخرون يقدر عددهم بخمسة أشخاص

الشرعي العام للجانب الأيمن

1. أبو جعفر

2. أبو عبدالله

3. أبو إيمان

4. أبو نور
آخرون يقدر عددهم بخمسة أشخاص

القضاة الشرعيين

1. أبو سامي
2. صالح
3. أبو عبدالله

القضاة الشرعيين للجانب الأيسر

1. أبو حذيفة

2. أبو سعد

القضاة الشرعيين للجانب الأيمن

1. أبو عبدالله
2. أبو إيمان

الأمير الإداري العام

1. حارث
2. أبو ماهر

إداري الجانب الأيسر

- صفوان
آخرون

إداري الجانب الأيمن

- نزار والمكنى بأبو حسين
آخرون

الأمير الإعلامي العام

- إعلامي مؤسسة الفرقان
1. حكيم
2. نزار

- إعلامي الموصل
خالد
آخرون

الأمير العسكري العام

1. أبو فؤاد
2. أبو إبراهيم

عسكري الجانب الأيسر

1. أبو صالح
2. أرشد.
3. أبو فؤاد
4. جاسم أبو أحمد

5. شخصان آخران وهما أبو مقداد للقاطع الشمالي وعمر للقاطع الجنوبي

عسكري الجانب الأيمن

1. بارع (دادو)
2. حيدر
3. أبو صفوك

[الصفحة التاسعة]

الأمني العام
أبو سالم
أبو خالد (أبو منار)

[الصفحة العاشرة]

أمني الجانب الأيسر
1. أبو آية
2. أبو هبة

أمني الجانب الأيمن
وليد
أبو علي

أمني الجانب الأيسر
1. أبو ضحى
2. صلاح
3. شخص لا أعرفه

أمني الجانب الأيمن
1. أبو فاطمة
2. أبو عبد العزيز

الجزء الرابع: الملاحظات:

[تم الحجب]